

الجدول 1

2018	عدد السكان (بالمليون)
27	إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار
1811	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية لتداول الدولار الأمريكي)
67182	الإلتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي) ^أ
103.7	العمر المتوقع عند الولادة، السنوات ^أ
782	

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، أفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية ملاحظت:

(أ) أحدث قيم ومؤشرات التنمية العالمية (2016)

أحدث التطورات

تباطأ النمو في عام 2017 إلى 1.6%، وهو الأضعف في أكثر من عقدين، بسبب الخلاف الدبلوماسي مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي الذي بلغ ذروته بقطع العلاقات التجارية والدبلوماسية في منتصف عام 2017. ورغم ذلك، ومع تغيير مسار حركة التجارة وفتح ميناء جديد، تعافى الاقتصاد ليسجل نمو ربع سنوي قدره 2% في المتوسط (على أساس سنوي) في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2018. كما تلقى الاقتصاد دفعة كذلك من خلال استمرار الإيفاق على البنية التحتية المتعلقة بالتحضيرات لاستضافة كأس العالم لكرة القدم 2022، وبالتالي كانت تأثيرات الخلاف (الذي لا يزال مستمرا) قصيرة الأجل نسبيا ويقدر أن الاقتصاد قد نما بنسبة 2.1% عام 2018. إن انسحاب قطر من أوبك في يناير/كانون الثاني 2019، بعد ستة عقود من العضوية، لم يكن له تأثير كبير لأنها كانت واحدة من أصغر الأعضاء في أوبك، حيث شكلت أقل من 2% من إجمالي إنتاج المنظمة.

وقد تحسنت أوضاع المالية العامة، بدعم من انتعاش أسعار الطاقة، ومن المتوقع أن تحقق قطر فائضا ماليا طفيفا في عام 2018، وهو الأول منذ 2014. وتم تقليص برنامج استثمار عام كبير للفترة 2014-2024 مع إعطاء الأولوية لمشاريع كأس العالم 2022. وعلى الرغم من أن الحكومة أجلت تنفيذ ضريبة القيمة المضافة، فقد أعلنت "ضرائب الخطيئة" التي تفرض رسوم إنتاج قدرها 100% على التبغ ومشروبات الطاقة و 50% على المشروبات السكرية. وتنتوقع ميزانية 2019 انخفاض الإيفاق الرأسمالي 3.6% مع استكمال بعض مشاريع بطولة كأس العالم، وهذا من شأنه أن يساعد في تعويض الزيادة بنسبة 7% في النفقات الجارية، وفي الحد من النمو في إجمالي الإيفاق إلى 1.7%. وتنتوقع ميزانية 2019 فائضا قدره 1.2 مليار دولار (أو حوالي 0.6% من إجمالي الناتج المحلي)، ولكن من المرجح أن يكون الفائض أعلى بسبب الاقتراضات المتحفظة للميزانية. وقطر هي أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، وارتفعت عائدات تصدير البضائع بنسبة 25% في عام 2018، مدفوعة بارتفاع أسعار الغاز والإنتاج من حقل الشمال، أكبر حقول الغاز القطرية. وقد ساعد هذا في زيادة

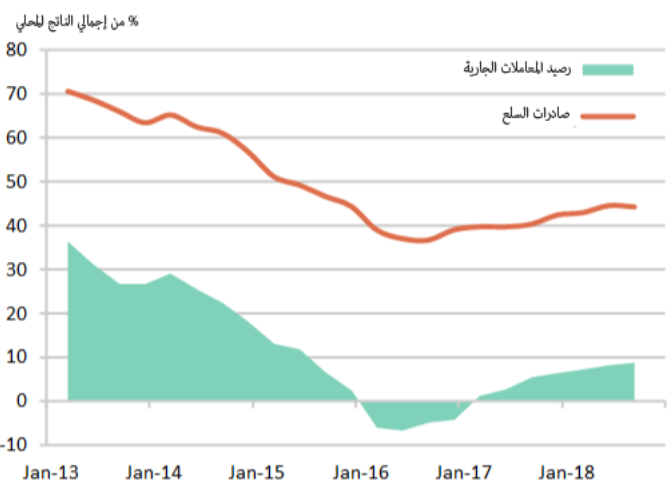
فائض المعاملات الجارية إلى 8.7% في الربع الثالث من 2018، من أقل من 4% في 2017. ومازال الجهاز المصرفي يتمتع بمستوى جيد من الرسمة، وقوة جودة الأصول. وتلاشت تماما ضغوط السيولة التي نشأت في أعقاب الخلاف الدبلوماسي في عام 2017 (وهو ما يعزى جزئيا لزيادة الودائع الحكومية في النظام المصرفي، وانتعشت احتياطات النقد الأجنبي إلى مستويات ما قبل الخلاف. وعلى الرغم من ربط سعر الريال القطري بالدولار الأمريكي، لم يرفع المصرف المركزي أسعار الفائدة اقتداء بمجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي، مما يعكس الجهود المبذولة لتعزيز الاقتصاد. وتستند ثقة المستثمرين إلى أصول مالية تربو على 300 مليار دولار يحتفظ بها صندوق الثروة السيادي القطري، وتتجلى في قدرة الدولة على جمع الأموال في أسواق السندات الدولية، بعائدات منخفضة نسبيا. وتصنف وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية الثلاث كلها السندات القطرية كأصول من الدرجة الاستثمارية.

ولا يمثل الفقر المدقع مشكلة للمواطنين. وثمة علاقة ارتباط بين انخفاض مستويات الدخل من جهة ونسبة إعالة الأسرة المعيشية والوضع في سوق العمل ومستوى التحصيل العلمي وإعالة الإناث للأسر المعيشية والإعاقه من جهة أخرى. والبطالة منخفضة إذ تبلغ 0.1% من إجمالي قوة العمل و 1.8% للنساء. وتوجد فروق مكانية في مستويات الرفاهة، بالمقاييس النقدية وغير النقدية على السواء، ولا سيما بين المناطق الأكثر عمرا والأقل عمرا.

الآفاق المستقبلية

لا تزال التوقعات إيجابية، إذ من المتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى 3.4% بحلول عام 2021 مدفوعا بنمو أعلى في قطاع الخدمات مع اقتراب كأس العالم. إضافة إلى ذلك، من شأن زيادة الإيفاق على البنية التحتية الخاصة بمشاريع رؤية قطر الوطنية 2030 التي تهدف إلى تنويع مصادر الاقتصاد، أن تساعد في تعويض انخفاض الإيفاق الاستثماري على مشروعات كأس العالم. أخيرا، من المتوقع أيضا أن يرتفع نمو القطاع الهيدروكربوني مع بدء تشغيل منشأة برزان للغاز الطبيعي في عام 2020، ومع اكتمال التوسع في مشروعات حقل الشمال بحلول عام 2024. ومن

الشكل 1 قطر / رصيد المعاملات الجارية والصادرات



المصادر: هافر أنالاتيكس، البنك الدولي.

الشكل 2 قطر/ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي



المصادر: هافر أنالاتيكس، البنك الدولي.

المتوقع تشديد السياسة النقدية تدريجياً إذ يستأنف مصرف قطر المركزي رفع أسعار الفائدة لاستعادة الفارق مقابل أسعار الفائدة الأمريكية، وجذب تدفقات العملات الأجنبية إلى النظام المصرفي. ومن المتوقع أن تستمر أرصدة القطاع العام في تحقيق فائض صغير، مدعومة بالإصلاحات الضريبية الأخيرة وتطبيق ضريبة القيمة المضافة في الأمد المتوسط. ويُتوقع أن يُبقي الانتعاش في الواردات، تقوده السلع الرأسمالية المرتبطة بالإنفاق على البنية التحتية، على فائض المعاملات الجارية عند أقل من 10% (مقارنة بفوائض تزيد على 30% قبل 2014).

المخاطر والتحديات

لقد تغلب الاقتصاد القطري إلى حد كبير على القيود التي سببها الخلاف الدبلوماسي المستمر مع دول في مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك من شأن حل هذا الخلاف أن يساعد في تعزيز ثقة المستثمرين. وتشمل المخاطر الخارجية الرئيسية الأخرى التقلبات في أسعار الطاقة العالمية ومخاطر عدم الاستقرار الإقليمي وتقلبات أسواق المال العالمية التي تُؤثّر على تدفقات رأس المال وتكاليف التمويل، لكن تخفت وطأة هذه المخاطر بفضل العودة إلى تحقيق فوائض في المالية العامة والمعاملات الجارية.

وهناك العديد من المخاطر المحلية. وعلى الجبهة الداخلية، ساعدت استراتيجيات النمو المدفوعة بالاستثمارات والهيدروكربونات على مدى العقد الماضي على إحداث تحول في مستويات معيشة المواطنين، لكنها تمخضت أيضاً عن شواغل فيما يتعلق بالطاقة الإنتاجية الفائضة في الاقتصاد وأسفرت عن ضيق القاعدة الاقتصادية، وإن كانت الاستثمارات في الموانئ أثبتت أنها أداة مهمة للتعامل مع التحويل القسري لمسار التجارة. ومع اعتماد استراتيجيات التنمية الوطنية الثانية، تمضي قطر نحو المزيد من الانفتاح والتنوع في الاقتصاد، ويسعى مشروع قانون جديد للاستثمار الأجنبي تمت الموافقة عليه في عام 2018 إلى السماح للأجانب بتملك 100% من رأس مال الشركات في جميع القطاعات الاقتصادية. ويأتي هذا في أعقاب إصلاحات الإقامة الدائمة التي طُبقت العام الماضي بهدف استقطاب العمال الأجانب رفيعي المهارات والاحتفاظ بهم للمساعدة على تحويل قطر إلى اقتصاد قائم على المعرفة.

الجدول 2 قطر / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفرق

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

2021 ن	2020 ن	2019 ن	2018 ت	2017	2016	
3.4	3.2	3.0	2.1	1.6	2.2	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
1.7	1.0	1.5	1.5	3.7	5.0	الاستهلاك الخاص
5.8	3.0	2.5	0.4	-17.1	-6.7	الاستهلاك الحكومي
5.5	5.5	5.6	4.0	-3.5	7.4	إجمالي استثمارات رأس المال الثابت
2.4	2.4	2.0	2.0	2.2	2.1	الصادرات والسلع والخدمات
2.1	2.1	2.2	3.0	-7.1	10.9	الواردات والسلع والخدمات
3.4	3.2	3.0	2.1	1.6	2.2	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
1.4	1.4	1.3	1.2	-0.2	8.1	الزراعة
1.8	1.8	1.6	1.5	-0.2	0.8	الصناعة
6.4	6.0	5.7	3.3	5.4	5.5	الخدمات
2.1	2.2	3.8	2.0	0.4	2.9	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
7.7	7.8	7.5	7.5	3.8	-5.5	رصيد المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)
-1.1	-1.2	-1.5	-1.9	-2.8	-2.9	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)
2.3	2.0	1.3	2.0	-5.8	-9.2	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفرق والدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظة: ت = تقديرات، ن = تبتوات